هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

بكالوريوس في الإعلام

(بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة)

كلية العلوم الإدارية والمالية

الجامعة الخليجية

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 10-12 ديسمبر 2017

تاريخ المراجعة: 8-10 ديسمبر 2014

HC060-C2-Fb012

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 5

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 12

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 18

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 25

5. الاستنتاج 30

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية 31

ملحق 2: الحُكم الإجمالي 32

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2018

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءًا من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويتضمن هذا التقرير تفاصيل الزيارة التتبعية والنتائج التي توصلت إليها لجنة الزيارة، حيث قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمراجعة تتبعية لبرنامج بكالوريوس في الإعلام، المقدم من قبل كلية العلوم الإدارية والمالية التابعة للجامعة الخليجية في مملكة البحرين، في الفترة من 10–12 ديسمبر 2017، لتقييم مستوى تقدم البرنامج، وفق إطار "مراجعة البرامج في الكلية"، وقوانين، وإجراءات، وسياسات هيئة جودة التعليم والتدريب.

أولًا: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج بكالوريوس في الإعلام، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الخليجية (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 8–10 ديسمبر 2014.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج بكالوريوس في الإعلام في الجامعة الخليجية، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين بشكل عام.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج بكالوريوس في الإعلام في الجامعة الخليجية في مملكة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 8–10 ديسمبر 2014.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج بكالوريوس في الإعلام في الجامعة الخليجية، أنَّ البرنامج "غير جدير بالثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها الجامعة الخليجية إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم، والأدلة المساندة، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي حصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج بكالوريوس في الإعلام بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ "**غير مستوفٍ**"

المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "**غير مستوفٍ**"

المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"

المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ " **مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 8–10 ديسمبر 2014. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت اللجنة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، أو "مُعالجة جزئيًّا"، أو "غير مُعالجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدمٌ جيد"، "تقدمٌ كافٍ"، أو "تقدمٌ غير كافٍ"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثًا: نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس في الإعلام

يدار برنامج بكالوريوس في الإعلام من قبل قسم الإعلام والعلاقات العامة في كلية العلوم الإدارية والمالية في الجامعة الخليجية. وقد تم فتح باب الالتحاق به في سنة 2007، وفي العام الأكاديمي 2009–2010، قام مجلس التعليم العالي بإيقاف القبول فيه، ثم أعيد فتح باب القبول فيه مرة ثانية في الفصل الدراسي الثاني للعام الأكاديمي 2010–2011. وفي العام الأكاديمي 2011–2012، تم وقف البرنامج مرة أخرى، ثم أعيد فتح باب القبول فيه مرةً أخرى في العام الأكاديمي 2012–2013، والذي ظل مفتوحًا إلى تاريخ هذه الزيارة التتبعية.

وقد تمت مراجعة وتطوير البرنامج، ومنهجه الدراسي من قبل الجامعة أكثر من مرة، كان آخرها في مارس 2016، والذي نتج عنه تغيير مسمى البرنامج من بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة إلى بكالوريوس في الإعلام، وتغيير المنهج الدراسي إلى شكله المعتمد منذ سبتمبر 2016. وكان إجمالي عدد الطلبة المسجلين في البرنامج في وقت هذه الزيارة التتبعية (179) طالبًا، من بينهم (129) طالبًا تم قبولهم في العامين الأكاديميين 2016–2017، و2017–2018، وهم حاليًا مسجلون في برنامج بكالوريوس في الإعلام المستحدث، في حين أنَّ الطلبة الباقين وعددهم الإجمالي (50) طالبًا لا يزالون مسجلين في البرنامج السابق/ القديم، والذي سبق مراجعته من قبل الهيئة. وكل الطلبة المسجلين في البرنامج من مواطني مملكة البحرين، باستثناء خمسة طلاب من دول عربية أخرى. وبالنسبة لأعضاء هيئة تدريس برنامج بكالوريوس في الإعلام، فعددهم الإجمالي (10) أعضاء، من بينهم أستاذان مشاركان، و(3) أساتذة مساعدين؛ يعملون بنظام الدوام الكامل، و(5) محاضرين يعملون بدوام جزئي. كما يتم تدريس البرنامج باللغة العربية.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في الإعلام في الجامعة الخليجية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2014، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: تطوير المنهج الدراسي للبرنامج؛ ليشمل تطبيقات عملية كافية تتناسب مع احتياجات البرنامج وتوفر التوازن الكافي بين المكون النظري والتطبيق العملي، وإضافة مقررات دراسية أساسية ومحورية في كل مجالات البرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

كما ورد في تقرير التقدم الذي أعدته الجامعة الخليجية، شكلت الجامعة فريقًا داخليًّا للعمل على تطوير المنهج الدراسي الخاص ببرنامج بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة الذي تطرحه كلية العلوم الإدارية والمالية، وقد اعتمد هذا الفريق على عدد من المصادر لتطوير البرنامج من أبرزها: تقرير الممتحن الخارجي، وملاحظات المجلس الاستشاري، واستبيان آراء الخريجين، واستبيان آراء أرباب الأعمال، والمقايسة المرجعية غير الرسمية مع عدد من البرامج المماثلة على المستويين الإقليمي والدولي. وقد أدَّت هذه العملية إلى تغيير مسمى البرنامج من "بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة" إلى "بكالوريوس في الإعلام"، وإلى تطوير خطة دراسية جديدة اعتبارًا من العام الأكاديمي 2016–2017، تحت المسمى الجديد للبرنامج، بحيث تغطي هذه الخطة ثلاثة مسارات تخصصية هي: الصحافة، والإذاعة والتليفزيون، والعلاقات العامة. وقد قامت اللجنة بدراسة توصيف برنامج بكالوريوس في الإعلام للعام الأكاديمي 2016–2017، ولاحظت أنه قد تم من خلال المقررات الدراسية التي تطرحها هذه الخطة تعميق المعرفة التخصصية في كل مسار من المسارات المشار إليها، حيث يدرس الطالب – بالإضافة إلى المقررات المشتركة في تخصص الإعلام – ستة مقررات بمعدل (21) ساعة معتمدة في كل مسار من المسارات التخصصية الثلاثة. وتجد اللجنة أن هذه الخطوة مهمة؛ لتعميق المعرفة بتخصص الإعلام بشكل عام، وبالمسار التخصصي الذي سوف يختاره الطالب. وعلى الرغم من ذلك، تشعر اللجنة بالقلق من وجود مقرر: "التصوير الفوتوغرافي والفيديو" (COM131) كمقرر إجباري مشترك لكل الطلاب في البرنامج، والذي الهدف منه هو تزويد الطلاب

بمبادئ وأساسيات التصوير، لتنمية مهاراتهم لمقررات التصوير المتقدمة، والتي تركز في مجملها على التخصص مثل التصوير التلفزيوني، الصحفي والعلاقات العامة، وذلك من باب إمكانية حدوث التكرار بين بعض ما يدرس في هذا المقرر وفي مقررات التصوير التي تطرح من قبل المسارات التخصصية الثلاثة وبالتحديد في السنتين الأخيرتين من الخطة الدراسية وهي: "التصوير الصحفي" (JOU391A)، لتخصص الصحافة، و"التصوير والمونتاج الإذاعي والتليفزيوني" (RTV367A)، لتخصص الإذاعة والتليفزيون، و"التصوير في العلاقات العامة" (PRL489A)، لتخصص العلاقات العامة. كما ترى اللجنة أن هناك حاجة لإضافة مقرر آخر في الترجمة؛ إذ إنَّ مقررًا واحدًا فقط في الترجمة كما هي الحال الآن في الخطة الجديدة لا يكفي، خاصة وأنَّ الكثير من الملاحظات السابقة في تقرير مراجعة البرنامج ركزت على ضعف اللغة الإنجليزية لدى خريجي البرنامج، وفي الترجمة على وجه الخصوص. كما سيستفيد البرنامج من إضافة مقرر إعلام باللغة الإنجليزية، إذ إنَّ مثل هذه المقررات الإعلامية في الخطة الجديدة قليلة جدًا، وغير كافية، ولا تعكس الاستفادة من المستوى المطلوب كشرط للقبول في البرنامج وهو الحصول على (5.5) في امتحان الـ (IELTS). أمَّا فيما يخص تعزيز التوازن بين المعرفة النظرية والتطبيقية في البرنامج، فقد قامت الجامعة بتطوير بنيتها الأساسية – كما هو مفصل في الفقرة التابعة للتوصية 2.4 – وخلال مقابلات لجنة الزيارة التتبعية مع عدد من الطلبة وأعضاء المجلس الاستشاري، أكدوا جميعًا على أهمية هذه المرافق، وكيف أنها ساعدت على زيادة فرص التطبيق العملي في تخصص الإعلام. لكن بعد دراسة عينة من ملفات المقررات التي تم توفيرها أثناء الزيارة التتبعية، وجدت اللجنة أنَّ الجامعة لم تتمكن بعد من تحقيق توازن ملموس بين الجانبين النظري والتطبيقي في تقديم بعض المقررات الدراسية التي تحتاج إلى شقٍّ عملي وتطبيقي يتفوق أحيانا على الشقِّ النظري، ومن الأمثلة على ذلك هناك ثلاثة مقررات دراسية هي: "الكتابة للعلاقات العامة" (PRL388A)، "التحقيق والمقال الصحفي" (JOR453A)، و"الفيلم الوثائقي" (RTV471A)، حيث اتضح أن هذه المقررات تنتمي إلى المسارات التخصصية الثلاثة، وأنها مقررات متقدمة (طلبة السنتين الثالثة والرابعة)، لكن توزيع الساعات والموضوعات الدراسية فيها كما هو موضح في توصيف كل من المقررات الثلاثة يشير إلى تفوق الشق النظري فيها جميعًا. فعدد الساعات المخصصة للشق النظري في مقرر "الكتابة للعلاقات العامة" بلغ (28) ساعة مقابل (22) ساعة للشق العملي، وفي مقرر "التحقيق والمقال الصحفي" بلغ عدد الساعات العملية (16) ساعة فقط مقابل (28) ساعة نظرية، وفي مقرر "الفيلم الوثائقي" بلغ عدد الساعات العملية (18) ساعة مقابل (30) ساعة للشق النظري، وهو الأمر الذي لا يتناسب مع طبيعة المقررات، ومخرجات التعلم المطلوبة لها؛ لذا توصي اللجنة

بأنه ينبغي على الكلية أن تعمل على تحقيق توزان أكبر بين الشقين النظري والعملي في المقررات الدراسية التي يكتسب الطالب من خلالها مهارات عملية في الكتابة، والتحرير، والإنتاج التليفزيوني والإذاعي. وبناء عليه، ترى اللجنة أنَّ الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 1.2: *تطوير محتوى بعض المقررات الدراسية، والكتب والمراجع الدراسية المعتمدة؛ للتأكد من تغطية الوحدات الدراسية الرئيسة لكل مقرر بما يتناسب وأهداف البرنامج وحداثة المقررات.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

عملت الجامعة الخليجية على تطوير المقررات الدراسية – وفقًا لما جاء في تقرير مراجعة برنامج بكالوريوس الإعلام والعلاقات العامة (ديسمبر 2014) – خاصة فيما يتعلق بتحديد المفردات الدراسية المناسبة لكل مقرر من المقررات، وقد تأكدت اللجنة – من خلال الاطلاع على توصيف كل المقررات الدراسية بشكل عام، ومقررات الخطة الدراسية الجديدة للعام الأكاديمي 2016–2017، بشكل خاص – من توفر توصيف تفصيلي للمقررات الدراسية من خلال نموذج غطى العديد من العناصر من بينها موضوعات المقرر الدراسي على مدار أسابيع الفصل الدراسي الواحد، بالإضافة إلى أهداف المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة له، وأدوات التقييم، والكتب الدراسية والمصادر المرجعية، وغيرها من العناصر. واتضح للجنة أن الموضوعات المدرجة في الكثير من المقررات الدراسية مناسبة ومتسقة مع ما يدرج في مقررات مماثلة في البرامج الدراسية للصحافة والإعلام في العديد من الجامعات الإقليمية. كما اتضح للجنة التدرج المتبع في تقديم هذه الموضوعات حسب ما ورد في استمارة توصيف المقررات التي تم الاطلاع عليها {على سبيل المثال "الكتابة للعلاقات العامة" (PRL388A) و"التحقيق والمقال الصحفي" (JOR453A)}. أمَّا الكتب الدراسية فقد عملت الجامعة على شراء مجموعة من الكتب الدراسية الحديثة ذات الصلة بتخصص الإعلام والاتصال الجماهيري بشكل عامٍ، وبالمسارات التخصصية التابعة للبرنامج (الصحافة، الإذاعة والتليفزيون، والعلاقات العامة). وبلغ عدد هذه الكتب قرابة (105) كتاب جديد؛ تراوحت سنوات نشرها ما بين 2013–2017، وفرت من كلٍّ منها ثلاثًا إلى خمس نسخ. لكن وفي الوقت الذي تؤكد فيه اللجنة على جهود الكلية والقسم في معالجة هذه التوصية، إلا أنَّها وجدت من خلال الاطلاع المباشر على تاريخ وصول هذه الكتب إلى مكتبة الكلية أثناء الزيارة التتبعية، أنها وصلت قبل فترة قصيرة جدًّا من موعد الزيارة التتبعية بدليل أنها لم يكن قد تم تصنيفها أو ترميزها بعد – وقت الزيارة التتبعية – حسب نظام التصنيف في مكتبة الجامعة، كما

أنَّ المجلات العلمية المحكمة ذات الصلة بالتخصص قليلة جدًّا، ولا يتوفر منها نسخٌ بشكل إلكتروني إلا أربعة عناوين، ومجلتان عربية بشكل مطبوع، وقد وصلت إلى الجامعة أثناء فترة الزيارة التتبعية. وبما أن الكتب والمراجع كانت قد وصلت حديثًا، فلم تجد اللجنة أي دليل على أن هذا التطوير قد أدى بعد إلى تحسينات في محتوى المقررات الدراسية. ومن ثمَّ، تحث اللجنةُ الكليةَ بالإسراع في استخدام الكتب والمراجع المتوفرة حديثًا ونتائجها البحثية في زيادة إثراء محتوى المقررات الدراسية؛ للتأكد من تغطية الوحدات الدراسية الرئيسة لكل مقرر بما يتناسب وأهداف البرنامج وحداثة المقررات. وبناء عليه، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 1.3: *مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لضمان إمكانية قياس مدى تحققها وتناسبها مع الخطة الدراسية للبرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يذكر تقرير التقدم أن الجامعة الخليجية قد راجعت مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وأعادت صياغتها، وتم الاستغناء عن بعض مخرجات التعلم التي يصعب تحقيقها – بحسب ما ورد في تقرير المراجعة (ديسمبر 2014) – والتي كان من بينها: "يعيد صياغة النصوص الإعلامية باللغة الإنجليزية"، و"يصمم الرسائل الإعلامية لوسائل الاتصال المختلفة في مجالات الإعلام والعلاقات العامة"، و "يُصمم مقاييس قياس الرأي العام". كما قدمت الجامعة صياغة جديدة لمخرجات التعلم لبرنامج بكالوريوس في الإعلام تبدأ جميعها بفعل لا اسم وقابلة للقياس. ولقد تأكدت اللجنة من أن خطوة حذف بعض مخرجات التعلم (مثل: "يصمم الرسائل الإعلامية لوسائل الاتصال المختلفة في مجالات الإعلام والعلاقات العامة"، و"يصمم مقاييس قياس الرأي العام")، واستبدالها بمخرجات أخرى كانت موفقة، ولم تؤثر سلبًا على المعرفة، والمهارات، والكفاءات المطلوبة في البرنامج، بل على العكس ترى اللجنة أن مخرجات التعلم الحالية مناسبة، ويمكن تحقيقها في الخطة الدراسية الجديدة، باستثناء المخرج رقم: (B4) تحت مسمى: "المهارات المتخصصة"، والذي ينصُّ على أنَّ الطالب سيكون قادرًا على أن "يترجم النصوص الإعلامية باللغة الإنجليزية"، والذي لا يتناسب بشكل كامل مع الخطة الدراسية المعدلة. لأن مهارة الترجمة لن تكون مكتملة، أو متحققة بمجرد وجود مقرر واحد في الترجمة الإعلامية في الخطة الدراسية كما ذكر سابقًا في (الفقرة: 1-1)، خاصة وأنَّ الكثير من الملاحظات السابقة في تقرير الهيئة لمراجعة البرنامج كانت قد ركزت على ضعف اللغة

الإنجليزية لدى خريجي البرنامج، وفي الترجمة على وجه الخصوص، كما أنَّ المقررات الإعلامية باللغة الإنجليزية في الخطة الجديدة قليلة جدًّا وغير كافية، ولا تعكس الاستفادة من المستوى المطلوب كشرط للقبول في البرنامج وهو الحصول على (5.5) في امتحان الـ (IELTS). ومن ثمَّ توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية معالجة هذه المسألة. ولذا، ترى اللجنة أنَّ الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 1.4: *مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ لتكون متوافقة مع محتوى المقررات الدراسية والمتوقع منها، ومن ثم تعديل مخطط ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من إمكانية تحقيق مخرجات البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

اطلعت لجنة الزيارة التتبعية على توصيف عدد من المقررات الدراسية التي تقدم ضمن برنامج بكالوريوس في الإعلام في الجامعة الخليجية، سواء في الخطة الدراسية القديمة، أو في الخطة الدراسية الجديدة للعام الأكاديمي 2016–2017، مع التركيز على المقررات التي أشار إليها تقرير مراجعة البرامج في الكلية (ديسمبر 2014)، وهي: "مقدمة في العلاقات العامة" (CPR102) ، ومقرر: "الرأي العام" (CPR203). وقد تأكدت اللجنة من قيام الجامعة الخليجية بمراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بشكل جعلها أكثر توافقًا مع مستوى ومحتوى المقررات الدراسية، كما قامت الجامعة أيضا بتعديل مخطط ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وقد قُدِّم للجنة ضمن الأدلة الإضافية – مخططُ الربط المعدل للمعاينة، وبناء عليه تأكدت اللجنة من أن عملية الربط سليمة، وتساعد في التأكد من إمكانية تحقق مخرجات البرنامج. وبينما تلاحظ اللجنة الجهود المبذولة في معالجة هذه التوصية، تود الإشارة إلى أنه لا يزال على الكلية بذل جهود إضافية لمراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية ذات الطبيعة العملية، التي ينبغي أن تركز مخرجات التعلم فيها على تحقيق الطالب مهارات عملية أكثر وضوحا في الكتابة، والتحرير الصحفي، وفي الإنتاج الإذاعي والتليفزيوني، وإنتاج المواد الإعلامية في مجال العلاقات العامة. ومن هذه المقررات على سبيل المثال، مقررات: "الكتابة للعلاقات العامة" (PRL388A)، "التحقيق والمقال الصحفي" (JOR453A)، و"الفيلم الوثائقي" (RTV471A)، والتي من المتوقع منها أن تركز، وتعزز مهارات مثل جمع المادة الميدانية، بناء العلاقات،

الكتابة الصحفية، التحرير الصحفي، والتدقيق اللغوي. وبناء عليه، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 5.1: *تطوير توصيف دقيق لمقرر التدريب العملي؛ يحدد فيه مخرجات التعلم المطلوبة للتدريب العملي؛ وطرق تقييم مدى اكتساب الطالب لمخرجات التعلم المطلوبة أثناء عملية التدريب.*

الحُكم: مُعالجة كليًا

يذكر تقرير التقدم أنَّ الجامعة الخليجية قد ضاعفت عدد مقررات التدريب العملي إلى مقررين (INT271)، و(INT341A)، وأصبح عدد ساعات التدريب العملي في الخطة الدراسية الجديدة (300) ساعة، بعد أن كانت (200) ساعة فقط. وقدم قسم الإعلام للجنة توصيفًا تفصيليًّا لهذين المقررين. بالإضافة إلى عدد آخر من الوثائق التي تنظم عملية التدريب العملي مثل "إجراءات التدريب العملي" المعتمدة من الجامعة في سبتمبر 2016، والتي تضم عناصر مهمة تتعلق بتقييم التدريب العملي، ومسئولية مختلف الأطراف المشاركة في التدريب: الجامعة، القسم، المشرفين الأكاديميين، المشرفين الميدانيين. إلى جانب "استمارة خطة التدريب"، و"استمارة تقييم المشرف الميداني للتدريب العملي". وترى اللجنة أن كل هذه الجهود التنظيمية تسهم في رفع مستوى التدريب العملي في برنامج الإعلام في الكلية، وأن توصيف مقرري التدريب العملي الذي اطلعت عليه اللجنة موثقًا بشكل جيد، كما أن مخرجات التعلم في المقررين قد تمت صياغتها بصورة مناسبة. وبناء عليه، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية كليًا.

توصية 1.6: *مراجعة سياسة توزيع درجات التقييم للمقررات؛ ليتناسب التوزيع مع مستوى وطبيعة المقرر الدراسي، وما يحتويه من مخرجات تعلم مطلوبة.*

الحُكم: مُعالجة كليًا

يذكر تقرير التقدم أنَّ سياسة توزيع الدرجات في الجامعة الخليجية هي جزءٌ من سياسة التقييم التي تمت مراجعتها في العام 2016، وسريانها في سبتمبر من العام نفسه، بالتحديد. وبينما كانت سياسة توزيع الدرجات سابقًا تفرض توزيعًا موحدًا على جميع المقررات على النحو التالي: (10%) للاختبارات القصيرة، (30%) لاختبار المنتصف، و(40%) للاختبار النهائي، بما لا يترك مساحة من المرونة لأعضاء هيئة

التدريس في التوزيع، يتضمن تقرير التقدم مخططًا جديدًا لتوزيع درجات تقييم المقررات يتألف من (5) عناصر هي: المناقشة/ المشاركة (5–10%)، الأعمال الفصلية (10–50%)، الاختبارات القصيرة (0–20%)، تقييم منتصف الفصل (15–20%)، والتقييم النهائي (30–40%)؛ مما يتيح من حيث المبدأ مساحة أكبر من المرونة لأعضاء هيئة التدريس في توزيع الدرجات وفقًا لطبيعة المقررات التي يدرسونها، ومخرجات تعلمها المطلوبة. وتجد اللجنة هذا التوزيع مناسبًا. وبناء عليه، ترى اللجنة أنَّ الكلية قد عالجت هذه التوصية كليًا.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في الإعلام في الجامعة الخليجية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2014، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: *مراجعة سياسة القبول بما يتناسب مع أهداف الكلية، والتأكد من كون شروط القبول تناسب احتياجات البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم الذي أعدته الجامعة الخليجية إلى أنَّ فريق مراجعة البرنامج قد قام بمقايسة مرجعية غير رسمية لسياسة القبول بالبرنامج مع برامج مشابهة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ونتيجة لذلك تم تطوير سياسة القبول؛ لتتوافق مع أهداف البرنامج ومخرجاته التعليمية، وذلك من خلال إضافة شرطين أساسيين لقبول الطلبة، وهما: اجتياز اختبار في اللغة العربية بمعدل (65%) كمستوى أدنى للنجاح، واجتياز مقابلة شخصية أمام لجنة القبول، وهذه المقابلة مكونة من جزأين أساسيين: جزء يركز على أسئلة شخصية عامة، وجزء يركز على أسئلة تتعلق بمجال الإعلام وتُقَيَّم بناءً على مقياس من 1-5 درجات. وعلى الرغم من أن اللجنة تلاحظ جهود الكلية في تنويع أسئلة المقابلة الشخصية، إلا أنَّها ترى أن نموذج المقابلة بحاجة إلى تطوير؛ إذ إنه لا يوضح دلالة كل من هذه الدرجات بالنسبة لمستوى المعرفة، أو المهارات التي تُقَيّم؛ مما يخفض من شفافية وعدالة التقييم على السواء. وهذان الشرطان الإضافيان هما زيادة على شروط القبول التي تتبناها الجامعة مثل شرط أنْ يكون الطالبُ حاصلا على الثانوية العامة، أو ما يعادلها، وأنْ يكونَ معدله التراكمي في الثانوية العامة لا يقل عن (60%)، وإذا لم يتحقق ذلك، يتم تسجيل المتقدم في برنامج تأسيسي يشمل مقررات تمهيدية يتم تحديدها من قبل الكلية، وشرط أنْ يجتاز المتقدم اختبار تحديد المستوى في مهارات الحاسوب (بمعدل 65% كمستوى أدنى للنجاح)، أو أنْ يكون حاصلا على شهادة الـ ICDL المعادلة له، وأنْ يجتازَ اختبارَ تحديد المستوى في اللغة الإنجليزية (بمعدل 65% كمستوى أدنى للنجاح)، أو ما يعادله مثل اختبار الـ TOEFL (بمعدل نجاح 500 PBT / IBT 61) أو الـ IELTS (بمعدل نجاح 5.5)، أو الـ FCE (بمعدل نجاح 60%). وفي حال رسوب

أي متقدم في أي اختبار تحديد مستوى يُطْلَب منه دراسة مقررات دراسية تمهيدية ذات صلة باختبار تحديد المستوى. وقد تأكدت اللجنة من عملية المقايسة المرجعية غير الرسمية لسياسة القبول من خلال تقرير المقايسة المرجعية للبرنامج المقدم لها ضمن وثائق الأدلة، ومن خلال المقابلات التي أجرتها مع الإدارة العليا للبرنامج، ومع أعضاء الهيئة الأكاديمية خلال الزيارة التتبعية. ووجدت اللجنة ضمن الأدلة المقدمة عدة محاضر اجتماعات تشير إلى مراجعة سياسة القبول، وتعديلها واعتمادها من قبل مجلس الجامعة في تاريخ 29 أغسطس 2016، وتطبيقها بدءًا من العام الأكاديمي 2016–2017، ولكن وعلى الرغم من تأكيد أعضاء الهيئة الإدارية بأن إدخال التعديلات الجديدة على سياسة القبول، وخاصة عنصر المقابلة، قد أدى إلى قبول طلبة ثانوية عامة ذوي مستويات أعلى عن سابقيهم في معدلاتهم التراكمية، لاحظت اللجنة أنَّ معدلات الطلبة المقبولين – كما ذكرت في المعلومات الإحصائية المقدمة عن الطلبة المقبولين للعام الأكاديمي 2016–2017، والعام الأكاديمي 2017–2018– تقع معظمها في نطاق الـ (80%– 60%)، مع وجود بعض المعدلات الخارجة عن هذا النطاق، ومنها المعدلات الأقل من (60%)؛ والذي تسمح به سياسة القبول. وترى اللجنة أنه على الرغم من التعديلات التي أدخلت، فإنَّ الحاجة لا تزال قائمةً لضمان تناسب سياسة القبول مع أهداف البرنامج. لذا توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية أن تقوم بقياس مستوى أداء وتقدم الطلبة المقبولين مقابل شروط ومعايير القبول المحدثة؛ للتأكد من تناسب شروط القبول مع احتياجات البرنامج. وبناء عليه، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 2.2: القيام بدراسة للتحقق من أسباب نسب التسرب العالية للطلبة، ومدى ملاءمة الطلبة المقبولين لمتطلبات البرنامج.

الحُكم: غير مُعالجة

تشير خطة تحسين البرنامج، المقدمة من الجامعة الخليجية إلى أن مجلس قسم الإعلام والعلاقات العامة في كلية العلوم الإدارية والمالية سيقوم بدراسة ظاهرة نسب التسرب العالية، وتوفير كمية أكبر من الأنشطة التي تتيح للطلبة المجالَ للتعلم غير الرسمي، وتثري تجاربهم التعلمية. كما لاحظت اللجنة خلال الزيارة التتبعية تحسنًا نوعيًّا في مرافق الجامعة، وفي كفاءات الهيئة الأكاديمية (انظر الفقرة: 4.2، و3.2 من هذا التقرير على التوالي)، وفي الأنشطة والخدمات المقدمة للطلبة. كما قدمت للجنة أدلة متعلقة بتحليل دفعات الطلبة، ومقارنة عدد الطلبة المسجلين بعدد الطلبة المنسحبين، وعلى الرغم من الارتفاع التدريجي لنسب

الاستبقاء من العام 2013، إلى العام 2018، إلا أن هذه النسب لا تعكس صورة حقيقية لهذه الدفعات؛ نتيجة لاختلاف المراحل المنجزة من البرنامج لها، كما أنها لا توفر فهمًا دقيقًا وواضحًا لأسباب التسرب من البرنامج. أمَّا بالنسبة للتحقق من مدى توافق الطلبة المقبولين ومتطلبات البرنامج، فقد أعرب أعضاء من الإدارة العليا للبرنامج وأعضاء الهيئة الأكاديمية خلال مقابلات اللجنة لهم عن رضاهم تجاه نوعية الطلبة المقبولين، وملاءمتهم لمتطلبات البرنامج التي ساهمت في تحقيقها سياسة وشروط القبول المحدثة وخاصة المقابلة الشخصية لكل طالب، إلا أنَّ الكلية لم تقم بأي دراسة رسمية للتحقق من هذا التوافق. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية الالتزام بخطة تحسين البرنامج من خلال متابعة رسمية ومباشرة للطلبة المنسحبين منه؛ لمعرفة أسباب عدم استبقائهم فيه، ووضع آلية رسمية للتحقق من مدى توافق الطلبة المقبولين والمستمرين مع متطلباته. وبناء عليه، ترى اللجنة أن هذه التوصية لم تتم معالجتها.

توصية 2.3: وضع وتنفيذ خطة واضحة لتوظيف أعضاء هيئة تدريس جدد؛ تتوافق درجاتهم ومؤهلاتهم العلمية مع التخصصات المطلوبة، والتي تغطي تنوع مقررات البرنامج الدراسية، والتخصصات المختلفة في البرنامج.

الحُكم: معالجة جزئيًا

اتضح لأعضاء لجنة الزيارة التتبعية من خلال المقابلات مع أعضاء الهيئة الإدارية، والأدلة المقدمة أن كلية العلوم الإدارية والمالية تتبع سياسة الجامعة الخليجية في التعيين، حيث يتم تحديد الاحتياجات داخل القسم، ومن ثم يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة محليًّا ودوليًّا، وعلى موقع الجامعة على شبكة الإنترنت، ثمَّ تتبعها عملية الموافقة من عدة لجان على المتقدمين الذين تم ترشيحهم بناءً على المقابلات الشخصية، ثم يصدق مجلس الجامعة على قرار تعيينهم. وقد قامت اللجنة بدراسة الأدلة المقدمة ذات الصلة بأعضاء هيئة التدريس مثل سيرهم الذاتية، وجدول المهام المناطة لهم مثل: التدريس والإشراف على الطلبة، والمشروعات، والمشاركة في اللجان والبحوث العلمية، وجدول يظهر تخصصاتهم، والمقررات التي يدرسونها، وقائمة توضح أعمالهم البحثية التي نشرت منذ التحاقهم بالجامعة الخليجية مع مشاركاتهم في المؤتمرات العلمية مع عينة من الأعمال التي نشرت. وبناء عليه، تجد اللجنة توافقًا وافيًا بين أعضاء هيئة التدريس، ودرجاتهم، ومؤهلاتهم العلمية من جهة، وعدد الطلبة المسجلين منذ العام 2015 (161) طالبًا، ومتطلبات البرنامج، ومساراته المتنوعة من جهة أخرى، إلا أنها ترى أنَّ البرنامج لا يزال يحتاج إلى عضو هيئة

تدريس آخر في مسار العلاقات العامة. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس أثناء مقابلاتهم مع اللجنة أنَّ عدد المقررات التي يُدَرِّسونها يتوافق مع سياسة مجلس التعليم العالي الخاصة بالمهام المنوطة بالهيئة الأكاديمية، وأنه لم يطلب من أحدهم مسبقًا تدريس أي مقرر خارج التخصص الخاص به. وفي الوقت الذي تؤكد فيه لجنة الزيارة التتبعية على جهود الكلية والقسم في معالجة هذه التوصية، إلا أنها وجدت أنَّ معظم أعضاء هيئة تدريس البرنامج الحاليين، والذين يعملون بنظام الدوام الكلي بمن فيهم رئيس القسم مستجدون؛ إذ إنَّ أغلبيتهم قد تم تعيينهم في العام 2016 و2017، وأنَّ عددهم الإجمالي (5) يساوي عدد الأعضاء الذين يعملون بنظام الدوام الجزئي. وتعتقد اللجنة أن هذا الأمر يشكل مصدرًا للقلق؛ إذ إنه يشير إلى قلة استقرار أعضاء هيئة التدريس. وبينما تلاحظ اللجنة جهود الكلية والقسم في توظيف أعضاء هيئة تدريس جدد، إلا أنه لم يقدم إلى اللجنة ضمن الأدلة المقدمة من قبل الكلية أي دليل لخطة توظيف شاملة وطويلة المدى، حيث إنَّ ما قدم للجنة خلال الزيارة التتبعية كدليل لخطة توظيف كان جدولا مختصرًا يفتقر للتفاصيل، ويتضمن فقط عدد الموظفين المطلوب استقطابهم مع درجاتهم الأكاديمية دون الإشارة إلى التخصصات المطلوبة. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية وضع وتطبيق خطة توظيف واضحة وشاملة وطويلة المدى؛ لضمان الاستقرار في توفير أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لخدمة البرنامج بجميع مساراته، ومقرراته، وقادرين على إثرائه من خلال بحوث علمية مستجدة وذات صلة. وبناء عليه، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 2.4: *توفير المرافق التعليمية الضرورية؛ حتى يتسنى للقسم أن يحقق المخرجات التعليمية المطلوبة للمقررات الدراسية العملية، وإكساب الطلبة المهارات العملية من خلال استخدام الاستديوهات، والمختبرات اللازمة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى أنَّ الجامعة الخليجية – وبناء على توصيات عدة من أكثر من طرف، ومنها هيئة جودة التعليم والتدريب – قد قامت بإنشاء وتجهيز عدة مرافق تعليمية أساسية لتوفير التوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية في مجال الإعلام. ويذكر تقرير التقدم أنَّ من هذه المرافق: استديو إذاعي وتلفزيوني، ومختبر وسائط متعددة لخدمة مقررات الصحافة والعلاقات العامة. وقد قامت اللجنة بزيارة تفقدية لهذه المرافق، ولاحظت أن الاستديو مزود بطريقة جيدة بالأجهزة والبرمجيات، وتدعمه غرفة مجاورة مجهزة كورشة

عمل لدعم الأنشطة التي تحصل داخل الاستديو، وتستخدم هذه الورشة غالبًا لأنشطة تحرير الفيديو والصوت. وقد أكد كلٌّ من أعضاء هيئة التدريس والطلبة – أثناء مقابلاتهم مع اللجنة – أنَّ الاستديو والورشة المجاورة له متوفران لاستخدام الطلبة خارج أوقات المحاضرات الرسمية، وأن هناك مشرفًا مختصًّا مسئولًا عن تشغيل الاستديو ودعم مستخدميه. وعلمت اللجنة أن هناك شركة من خارج الجامعة مسئولة عن صيانة أجهزة هذه المرافق، والحرص على سلامتها بشكل مستمر. وبينما تلاحظ اللجنة جهود الكلية والقسم في إنشاء وتجهيز هذا الاستديو التلفزيوني وورشته المجاورة والذي يمكن استخدامه أحيانًا كستوديو إذاعي، إلا أنها تجد أنه يخدم فقط بالدرجة الأولى أنشطة التلفزيون، كما أنه ليس مجهزًا بشكلٍ كافٍ ومناسب ليستخدم كاستديو إذاعي، حيث يفترض في هذه الحالة أن يكون مُعَدًّا بطريقة مختلفة وخاصة به. وقد لاحظت اللجنة أيضًا عند تفقدها لمختبرات الوسائط المتعددة (وعددها اثنان)، أنه على الرغم من أن هذه المرافق مزودة بعددٍ كافٍ من الأجهزة وبرمجيات مناسبة لمقررات وأنشطة العلاقات العامة والإذاعة والتلفزيون، إلا أنها تفتقر للبرمجيات الخاصة بالصحافة. لذا، وعلى الرغم من أن اللجنة تشيد بإنشاء الكلية وتجهيزها الاستديو التلفزيوني وورشته، ومختبرات الوسائط المتعددة بشكل مناسب؛ مما يتيح فرص التدريب المستمر للطلبة، إلا أنها توصي بأنه ينبغي على الكلية توفير استديو إذاعي وبرمجيات خاصة بمقررات الصحافة لخلق بيئة تعلمية متكاملة لجميع الطلبة بمساراتهم المختلفة، بشكل يضمن جودة التعليم والتعلم. وبناء عليه، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 2.5: *تطوير نظام شامل لمتابعة استخدام جميع مرافق وموارد الجامعة التعليمية، وتقييم مدى الاستفادة منها.*

الحُكم: غير مُعالجة

لاحظت اللجنة خلال تفقد مرافق الجامعة ومقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والموظفين الإداريين وجودَ عدة أنظمة لمتابعة استخدام المصادر والمرافق التعليمية، والتي تصدر جميعها تقاريرَ تُرْسَلُ إلى الإدارة العليا للبرنامج بشكل منتظم. ومنها نظام "LABSTATS"؛ لقياس مدى استخدام أجهزة الحاسوب والبرمجيات داخل المختبرات، ونظام التعليم الإلكتروني "MOODLE"؛ لمتابعة استخدام بعض مصادر التعلم الإلكتروني، ونظام إلكتروني في المكتبة (نظام AIMS)؛ لمتابعة الكتب المستعارة، والكتب المسترجعة، والتي لم تُرَدَّ بعد. إلا أن اللجنة لم تزود بأدلة تشير إلى أن التقارير الصادرة عن هذه الأنظمة

تستخدم بصورة جماعية لدعم التخطيط الإستراتيجي، وعملية اتخاذ القرار على مستوى أكثر شمولية على النحو الموصَى به في تقرير المراجعة. ولقد علمت اللجنة أن المكتبة بصدد الحصول على نظام إدارة المكتبات، ولكن لم يقدم للجنة أي دليل على ذلك. وبالمثل، أبلغت اللجنة أن هناك نظامًا قيد الإنشاء من قبل وحدة تكنولوجيا المعلومات في الجامعة الخليجية؛ يعرف باسم "Creatrix Campus"، والهدف من استخدامه كنظام موحد للتسجيل والتعلم الإلكتروني، وتتبع المصادر والمرافق. ويجمع هذا النظام عدة عناصر مثل: التعلم الإلكتروني، والتقديم والتسجيل، وتتبع مصادر المكتبة والمختبرات والاستديوهات، وتقييم المقررات وأعضاء هيئة التدريس، ودفع الرسوم الدراسية. غير أن هذا النظام لم يُفَعَّلْ بعد، ولم يُعْتَمَدْ من قبل مجلس الجامعة. وبينما تلاحظ اللجنة الجهود المبذولة في إنشاء نظام شامل للمتابعة مثل "Creatrix Campus"، إلا أنها استنتجت أنَّ هذا النظام ما هو إلا نتيجة مبادرة شخصية من قبل أحد الموظفين، وليس نتيجة تخطيط إستراتيجي من قبل الكلية أو الجامعة. وعليه، ترى اللجنة أن هذه التوصية لم يتم معالجتها، ولذا توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية الإسراع في اعتماد وتطبيق نظام التتبع الشامل – والذي هو قيد الإنشاء – أو تطوير نظام شامل آخر لمتابعة استخدام جميع مرافق وموارد الجامعة التعليمية، وتقييم مدى الاستفادة منه.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في الإعلام في الجامعة الخليجية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2014، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: *تطوير آليات تقييم رصينة؛ للتحقق من اكتساب الخريج للسمات المطلوبة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أظهر تقرير التقدم الذي أعدته الجامعة الخليجية، والمقابلات التي أجرتها اللجنة وجود اتساق بين مواصفات خريجي الجامعة ومواصفات خريجي برنامج بكالوريوس في الإعلام كما وضحها التقرير في الجدول رقم: 2-3. كما أوضح الجدول رقم: 3-3، وجود اتساق بين المخرجات التعليمية لبرنامج الإعلام، ومواصفات خريجيه. وإلى جانب هذا الاتساق الذي أوضحه تقرير التقدم، يعتمد برنامج بكالوريوس في الإعلام على أدوات محددة للتقييم المباشر؛ للتأكد من مدى تحقق مخرجات التعلم في مقررات البرنامج – والتي هي متسقة مع مخرجات تعلم البرنامج – عن طريق الامتحانات والمشروعات، وتقييم التدريب العملي، والتكليفات التي يقدمها الطلبة. وقد تأكدت اللجنة من تطبيق هذه الأدوات من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع إدارة الجامعة، ورئيس قسم الإعلام ومع أعضاء الهيئة الأكاديمية، والطلبة، بالإضافة إلى تأكدها من ذلك من خلال دراسة عينة من ملفات المقررات. وأثناء المقابلات أيضا، ومن الأدلة المقدمة، تم التأكد من مشاركة لجنة الكلية للتعليم والتعلم والتقييم كلجنة اعتدال، وقيام رئيس القسم بفحص ومراجعة مواصفات المقررات بانتظام وتقييماتها الرئيسة. وعلى الرغم من أن اللجنة تلاحظ هذه الإجراءات المتبعة مثل عمليات الاتساق، والتقييم المباشر، والاعتدال الداخلي، إلا أنها قد لاحظت عند مراجعتها تقييمات المقررات الدراسية المقدمة ضمن ملفات المقررات وجود عدة جوانب لا تزال بحاجة إلى تطوير، والمتعلقة على وجه الخصوص بمستوى الأسئلة في الامتحانات، وبمعايير التقييم بشكل عام، والتي لم تلاحظ من خلال عمليات التدقيق والاعتدال (انظر الفقرة: 3.3). لذا ترى اللجنة أن وجود مثل هذه المسائل المشار إليها وغيرها يدل على عدم فاعلية الآليات المستخدمة لضمان صحة ورصانة التقييمات؛ مما يعيق عملية التحقق بدقة من اكتساب الخريجين المواصفات المطلوبة. وبناء عليه، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 3.2: *إجراء مقايسات مرجعية رسمية وفق سياسة الجامعة، وعدم اقتصارها على هيكل البرنامج والخطة التدريسية؛ وتشمل مقايسة الحد الأدنى المطلوب للنجاح في المقررات الدراسية.*

الحُكم: معالجة جزئيًّا

أكد تقرير التقدم الذي أعدته الجامعة الخليجية والمقابلات التي تم إجراؤها أثناء الزيارة التتبعية أن المقايسات المرجعية التي أجرتها الجامعة لهذا البرنامج شملت عددًا من المجالات مثل: سياسة القبول، أهداف البرنامج، طرائق التدريس، الحد الأدنى المطلوب للنجاح في المقررات، ولكن لا تزال تلك المقايسات غير رسمية، بل اعتمدت على البيانات المنشورة على شبكة (الإنترنت)، علمًا أنَّ الجامعة قد قدمت للجنة من ضمن الأدلة اتفاقيات تعاون تشمل المقايسة المرجعية مع عدد من الجامعات الإقليمية والدولية، والتي هي في قيد الاعتماد من مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين. وقدمت الجامعة الخليجية أيضًا تقريرًا مفصلا عن المقايسة المرجعية التي أجرتها مع عدد من الجامعات الأمريكية، والبريطانية، والأسترالية، والجامعات العربية والخليجية. وهو جهدٌ يعكس اهتمام الجامعة في الاستفادة من التجارب العالمية والإقليمية في سبيل تطوير برنامج الإعلام الذي تقدمه. وتجد اللجنة أنَّ هذه المقايسات المرجعية التي تمت قد أدت إلى تعديلات ضرورية في البرنامج، وإلى بعض النتائج الإيجابية الملحوظة خاصة في أهداف البرنامج؛ مما يشير إلى كون هذه المقايسات غير رسمية، إلا أنَّ هذا لا يقلل من أهميتها. وبناءً عليه ترى اللجنة أنَّ هذه المقايسات مناسبة لمعالجة التوصية، ولكن في الوقت نفسه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تسريع إجراء مقايسات رسمية للبرنامج في المستقبل؛ للاستفادة من مثل هذا النوع من المقايسات. وعليه، ترى اللجنة أنَّ الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 3.3: *توثيق التعديلات الناتجة عن عملية التقييم الداخلي، وتقييم مدى فاعلية سياسة الاعتدال الداخلي للتقييم المطبق في البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

قامت الجامعة الخليجية بتنفيذ الاعتدال الداخلي القبلي والبعدي لعدد (24) مقررًا دراسيًّا من برنامج الإعلام للعام الأكاديمي 2016-2017، وفقًا لسياسة وإجراءات الجامعة في الاعتدال، حيث كشف تقرير الاعتدال الداخلي عددًا من الملاحظات المهمة في هذا المجال من أبرزها: عدم تناسب نوع الأسئلة، ومستوى ونوع

المقرر، وغموض صياغة بعض الأسئلة، والأخطاء الطباعية والإملائية في بعض الامتحانات. وقد اطلعت اللجنة على نماذج الاعتدال الداخلي والخارجي، لبعض المقررات الدراسية التي يقدمها قسم الإعلام بالجامعة الخليجية. أشار تقرير الاعتدال الداخلي لمقرري: "الرأي العام والدعاية" (COM282A)، و"إدارة المؤسسات الإعلامية" (CPR 219)، إلى ملاحظات قليلة ومحدودة. وتصب هذه الملاحظات الصادرة من تقارير الاعتدال الداخلي في مصلحة تطوير المقررات الدراسية التي يقدمها القسم. لكن ترى اللجنة أنَّه لا تزال هناك بعض الجوانب التي تحتاج إلى تطوير في عمليات الاعتدال الداخلي، حيث قدمت استمارة التقييم الخارجي لمقرر: "إدارة المؤسسات الإعلامية" (CPR219)، ملاحظات وتعليقات مهمة عن الامتحان النهائي، ومستوى المهارات المطلوب قياسها، وعدم توزيع الدرجات بطريقة دقيقة، والتي لم يتم رصدها من خلال عملية الاعتدال الداخلي. كما لاحظت اللجنة من خلال دراسة ملفات المقررات التي تم تقديمها خلال الزيارة الميدانية، وجود تركيز أكبر على استرجاع المعلومات بدلاً من التركيز على استخدام مهارات التفكير العليا في امتحانات بعض من المقررات المتقدمة مثل: "فن الإقناع والدعاية" (CPR409A)، و "Writing to Public Relations" (PPRL386A) وافتقار بعض الواجبات والمشروعات الرئيسة في مثل هذه المقررات إلى معايير تقييم واضحة {على سبيل المثال: واجب رقم: 1، والاختبار القصير رقم: 1 في مقرر: "مبادئ علم الاجتماع" (COM141A) وواجب رقم: 1، والمشروع الجماعي في (PPRL386A)، وواجب رقم: 2 في مقرر: "الرأي العام والدعاية" (COM282A)}؛ لذا ترى اللجنة أنَّ وجود مثل هذه المسائل المشار إليها وغيرها يدل على محدودية فاعلية عملية الاعتدال الداخلي. وبناء عليه، ترى اللجنة أن هذه التوصية قد تمت معالجتها جزئيًّا.

توصية 3.4: مراعاة أن تكون أعمال الطلبة، خاصة العملية منها، متناسبة مع نوع البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة ومراجعة ملفات المقررات؛ للتأكد من احتوائها على نماذج لأعمال الطلبة المقيمة.

الحُكم: غير مُعالجة

أثناء الزيارة التتبعية، أُتِيحَ عددٍ من ملفات المقررات الدراسية لتقوم اللجنة بمراجعتها. واتضح من خلال العينة المقدمة تضمنها نماذج لأعمال الطلبة المقيمة، وشمولها من حيث المحتويات. وتجد اللجنة من خلال ملفات المقررات التي يتم تدريسها أن أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم تختلف بناءً على خصائص كل مقرر من المقررات. وكان من الواضح للجنة أنه يتم استخدام مجموعة متنوعة من أدوات التقييم،

وتتباين هذه الأدوات ما بين الواجبات المحدودة، والاختبارات القصيرة، والامتحانات، والتي بعضها يتضمن أسئلة الإجابات القصيرة، وبعضها الأسئلة المقالية، فضلا عن المشروعات الرئيسة. وترى اللجنة أنَّ استعمالَ مثل هذه الأدوات لتقييم الطلبة ملائم بشكل عام عند استخدامها على مدار المقررات الدراسية التي تتطلب مجرد استرجاع المعلومات فقط، أو الإجابات الوصفية القصيرة أكثر من حاجتها إلى التطبيق، والبحث، والتحليل. إلا أنَّ الوضعَ يختلف في حال بعض المقررات التي تطرح في برنامج بكالوريوس في الإعلام بالجامعة الخليجية، والتي يفترض أن تركز بشكل أكبر على الشق العملي مثل مقرر: "الكتابة للعلاقات العامة" (PRL388A)، ومقرر: "التحقيق والمقال الصحفي" (JOR453A)، ومقرر: "الفيلم الوثائقي" (RTV471A)؛ إذ إنَّ هذه المقررات تتطلب تقييمات ذات طابع عملي، والتي تشجع الطلبة على تطوير وعرض مهارات التفكير العليا، وغيرها من المهارات المتقدمة التي لديهم، كجزء من تطورهم الأكاديمي والمهني. وقد لاحظت اللجنة افتقار بعض المقررات هذه وغيرها، كما ذكر سابقًا في الفقرة: 3-3 (مثل: CPR409A و PPRL386A)، إلى هذا النوع من التقييمات؛ مما يجعل هناك صعوبةً كبيرةً في تحديد ما إذا كان مدى الإنجاز الذي حققه الطلبة مناسبًا لمستوى البرنامج ونوعه، سواء في البحرين أو على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبناءً عليه، ترى اللجنة أنه لم تتم معالجة هذه التوصية. ومن ثمَّ توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تتابع بشكل مباشر تصميم وتطوير جميع أدوات التقييم بمكوناتها الفردية؛ لضمان تنفيذ التقييمات الملائمة لنوع، ومستوى المقررات والبرنامج، ومخرجات تعلمهما.

توصية 3.5: *تبني آلية واضحة ورصينة؛ للتأكد من أن مستوى إنجاز الخريجين يلبي أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

قدمت الجامعة الخليجية عددًا من الآليات لقياس مستوى إنجاز الخريجين، ودرجة تلبية ذلك المستوى لأهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة، حيثُ قدمت أربعة مخططات أوضحت الاتساق بين مواصفات خريجي الجامعة الخليجية، ومواصفات خريجي برنامج الإعلام، والاتساق بين مخرجات تعلم المقررات، ومخرجات تعلم البرنامج، والاتساق بين أهدافه ومخرجاته التعليمية. وأشار تقرير التقدم إلى أنَّ تحقيق مخرجات تعلم المقررات الدراسية بشكل شامل يدعم تحقيق أهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة منه. كما أشار التقرير إلى أن عمليات التدقيق والاعتدال الداخلي والخارجي التي تخضع لها النتائج النهائية

لدرجات الطلبة تؤكد دقتها، واتساقها، ونزاهتها، وتضمن أن يلبي الخريجون أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة منه. ولقد ذكر في التقرير أن نظام التقييم المباشر يقيس بوضوح مستوى إنجاز الخريجين، ودرجة تلبية ذلك المستوى لأهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة، وقد قامت الجامعة بتطبيق هذا النظام على أربعة من خريجي البرنامج للعام الأكاديمي 2015–2016، وأوضحت نتائج القياس أنَّ الخريجين حققوا المخرجات التعليمية للبرنامج، بلغت أعلاها في المخرجات المتعلقة بالمعرفة والفهم (88.7%)، وأدناها في المخرجات المتعلقة بالمهارات المتخصصة التطبيقية (78.8%)، (تقرير التقدم ص. 74). وقد تحققت اللجنة من مستوى إنجاز الخريجين في تلبية أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة منه، استنادًا إلى النتائج النهائية وتوزيع الدرجات، وتحليل آراء الخريجين وأرباب الأعمال. وتلاحظ اللجنة – كنتيجة لهذا التحقيق – أنَّ البرنامج يضع معدلًا تراكميًّا للدرجات بمعدل (2.0) كهدف يشير إلى تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ومع ذلك، فإنَّ توزيع الدرجات في عدد قليل من المقررات الدراسية يشير إلى ارتفاع أكبر في الدرجات (مثل: CPR443A و CPR409A)، ويرجع ذلك أساسًا إلى استخدام أدوات التقييم التي تعتمد بشكل أساسي على مجرد استرجاع المعلومات بدلًا من الاعتماد على التطبيق العملي، وعلى استخدام مهارات التفكير العليا كالتفكير النقدي والتحليلي، كما سبق ذكره في (الفقرة: 3.3 و3.4). وقد اطلعت اللجنة على تقارير تحليل كل من استبيان آراء الخريجين (وعددهم 10) للعام الأكاديمي 2013–2014، و2014–2015 واستبيان آراء أرباب الأعمال (وعددهم 7) حول الخريجين في العام 2016، ووجدت أنه على الرغم من مستويات رضا الخريجين العالية عن برنامجهم التعليمي، إلا أنهم يشعرون ببعض الضعف، أو النقص من حيث تطبيق تكنولوجيا الإعلام التي تخدم تخصصهم، وترجمة النصوص الإعلامية باللغة الإنجليزية. ولقد أكد هذا الضعف أيضًا تحليل نتائج استبيان أرباب الأعمال؛ مما يدعم رأي اللجنة بضرورة تطوير التقييمات التي تتطلب مثل هذه التطبيقات والمهارات. وعلى الرغم من أن اللجنة تقر بالجهد المبذول من قبل الجامعة الخليجية في تطوير آلية واضحة للتأكد من أن مستوى إنجاز الخريجين يلبي أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة، إلا أنها ترى أنَّ مستويات إنجاز خريجي البرنامج لا تزال قليلة التوافق بعض الشيء مع المستوى المتوقع من خريجي مثل هذا البرنامج. وبناءً عليه، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 3.6: *مراجعة وتعديل آلية تنفيذ التدريب العملي؛ لضمان وجود إشراف فعلي على محتوى التدريب العملي، ومستوى التنفيذ وطرق التقييم؛ وضمان ممارسة الطالب للمهارات التي اكتسبها أثناء الدراسة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًا

طورت الجامعة الخليجية عددًا من الإجراءات والآليات لتحسين تنفيذ التدريب العملي الذي أصبح على شكل مقررين دراسيين هما: التدريب العملي–1 (INT271)، والتدريب العملي –2 (INT341A)، كما قدمت الجامعة وصفًا تفصيليًّا للمقررين، ونظمت عمليات التدريب من خلال عدد من الاستمارات التي اطلعت لجنة الزيارة التتبعية على نماذج منها. وتجد اللجنة أنّ الإشراف الفعلي على التدريب من قبل الجامعة لا يزال متواضعًا، كما أن تقييم التدريب العملي وخاصة (INT341A)، يركز كثيرًا على تقارير يكتبها الطلبة عن فترة تدريبهم، وما قاموا به من أعمال، في حين ينبغي التركيز في تقييم الأداء على الأعمال التطبيقية الفعلية التي أنجزها الطلبة في فترة التدريب العملي كالأعمال الميدانية الصحفية، والإذاعية، والتليفزيونية، وبرامج وأنشطة العلاقات العامة الفعلية القابلة للبث، والنشر، والتقديم النهائي للجمهور. وفي هذا السياق لم تطلع اللجنة إلا على نماذج قليلة جدًّا من إنتاج الطلبة المتدربين. لذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية ضرورة إضافة ملف أعمال التدريب العملي ضمن توصيف مقرري التدريب العملي (1) و (2)، وتركيز تقييم الطالب في المقررين، وخاصة المقرر الثاني (INT341A)، على ملف الأعمال، لا على التقارير التي تصف عملية التدريب. وبناء عليه، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 3.7: *تفعيل دور المجلس الاستشاري وضمان قيامه باجتماعات دورية تتفق مع سياسة الجامعة؛ ليؤدي دورًا فعالًا في إثراء العملية التعليمية.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

وفقًا لما ذكر في تقرير التقدم الذي أعدته الجامعة الخليجية، فإن لدى قسم الإعلام مجلسًا استشاريًّا مكونًا من خبراء في مجالات متعلقة ببرنامج بكالوريوس في الإعلام، ويساعد هذا المجلس في توفير معلومات قيمة عن احتياجات سوق العمل، والتحديات الحالية، إلى جانب الفرص الوظيفية المتوفرة، والمهارات، والكفاءات المتوقعة في تخصص مهنة الإعلام بشكل عام. ولقد تقرر اعتماد تشكيل المجلس الاستشاري

في 19 نوفمبر 2015. وأوضحت السير الذاتية لأعضائه تميز أعضاء المجلس من خارج الجامعة بخبرات عملية ميدانية في مجالات الصحافة، والإذاعة، والتليفزيون، وهو أمر يصب في مصلحة البرنامج وتطويره باستمرار. وقد قابلت لجنة الزيارة التتبعية اثنين من أعضاء المجلس الاستشاري، واعتذر بعضهم عن المقابلة؛ بسبب بعض الارتباطات على الرغم من الاتفاق المسبق معهم على المقابلة. وقد اتضح أثناء الزيارة التتبعية من مقابلة أعضاء المجلس الاستشاري لبرنامج الإعلام، ومن خلال الاطلاع على الوثائق المرفقة، ومحاضر الاجتماعات انتظام اجتماعات أعمال المجلس في العامين الأكاديميين (2015–2016، و2016–2017)، حيث تشير محاضر الاجتماعات إلى انعقادها مرتين في كل من العامين الأكاديميين. وهو نظام يجب المحافظة عليه والمحافظة على استثمار هذه الاجتماعات في سبيل تطوير برنامج الإعلام بالجامعة. كما تبين للجنة دور هذا المجلس في تطوير الخطة الدراسية الجديدة لبرنامج الإعلام، وتأسيس استديو التليفزيون، وتوصيفات المقررات وتطبيقاتها العملية، والإشراف على التدريب العملي، ومشروعات التخرج، وغيرها من الموضوعات. وبناءً عليه ترى اللجنة أن تفعيل دور المجلس الاستشاري بالشكل الذي هو عليه مناسب لمعالجة التوصية، وأنها معالجة كليًّا.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في الإعلام في الجامعة الخليجية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2014، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: *مراجعة إدارة البرنامج وتوفير قيادة فاعلة له على مستوى الجامعة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تشير خطة التحسين المقدمة من قبل الجامعة الخليجية إلى استكمال الاحتياجات الأكاديمية والإدارية لقسم الإعلام كإحدى الإجراءات لمعالجة التوصية الواردة في تقرير مراجعة البرنامج، ووضع وتنفيذ برنامج تدريبي لتطوير القدرات القيادية لرئيس القسم، وأعضاء هيئة التدريس. ولقد وجدت اللجنة من خلال المقابلات، ودراسة الأدلة المقدمة أن لدى البرنامج هيئة أكاديمية مؤهلة لتغطية جميع مسارات البرنامج، مع أنه من الممكن أن يستفيد البرنامج من تعيين عضو هيئة تدريس آخر في مسار العلاقات العامة كما ذكر سابقًا في (الفقرة: 2.3) من هذا التقرير. ويعمل أعضاء هيئة التدريس تحت إدارة رئيس القسم الذي تم تعيينه في العام 2017، والذي يتشارك مع عميد الكلية، ونائب رئيس الشئون الأكاديمية في عملية صنع القرار في البرنامج. إلى جانب وجود عدة لجان ومجالس على مستوى الكلية والجامعة التي تدعم عملية صنع القرار، حيث يأتي في المرتبة الأولى مجلس القسم الذي يرأسه رئيس القسم، والذي يناقش ويعالج جميع القضايا ذات الصلة بالبرنامج، حيث يقدم توصياته، ويرفع تقاريره مباشرةً إلى مجلس الكلية وعميدها، ولجنة التعليم والتعلم والتقييم، ولجان ضمان الجودة على مستوى الكلية والجامعة، ومركز ضمان الجودة المسئول عن متابعة تحقيق المعايير الأكاديمية بما فيها من الوحدات التي استحدثت في العام 2016، مثل: وحدة التخطيط والتطوير، ووحدة التنمية المهنية، ووحدة البحوث المؤسسية وقياس الأداء. ولاحظت اللجنة أثناء المقابلات وجود فهم مشترك لتسلسل المسئوليات بين الموظفين الأكاديميين، والموظفين الإداريين؛ ويشير هذا بشكل إجمالي إلى أن للبرنامج إدارة وقيادة فاعلة. أما بالنسبة لوضع، وتنفيذ برنامج تدريبي لتطوير القدرات القيادية لرئيس القسم وأعضاء هيئة التدريس كما ذكر في خطة التحسين، فلم تجد اللجنة في خطة التدريب للعام الأكاديمي 2016-2017 المقدمة ضمن الأدلة سوى ورشة عمل واحدة

تركز مباشرة على القيادة، أو على موضوعات ذات الصلة، مع أنَّ التوصية الواردة في تقرير المراجعة تتمحور حول القيادة الفعالة، كما أن الإجراء المذكور في خطة التحسين المقدمة من الجامعة يركز على تطوير القدرات القيادية لرئيس القسم وأعضاء هيئة التدريس. لذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية الالتزام بخطة تحسين البرنامج من خلال توفير مجموعة أكبر من فرص التدريب لتطوير القدرات القيادية لدى الهيئة الأكاديمية. كما تعبر اللجنة عن قلقها من عدم استقرار أعضاء الهيئة الأكاديمية بالقسم (انظر الفقرة: 2.3 من هذا التقرير)، والذي قد يؤثر على الإدارة الفاعلة للبرنامج. وبناء عليه، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 4.2: *تنفيذ السياسات والإجراءات التي تخص ضمان الجودة بشكلٍ أكثر انتظامًا وأكثر دقةً.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لاحظت اللجنة خلال الزيارة التتبعية أن مركز ضمان الجودة والتطوير هو المسئول الأساسي عن رصد، وضمان جودة تنفيذ السياسات والإجراءات في الجامعة الخليجية، كما ذكر في تقرير التقدم. ولقد تأكدت اللجنة من ذلك خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، والموظفين الإداريين والأكاديميين. كما قدمت للجنة عدة أدلة تشير إلى هذا الدور المحوري الذي يؤديه مركز ضمان الجودة والتطوير في التأكد وبشكل منتظم من تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بضمان الجودة؛ ومن هذه الأدلة وثيقة رسمية لإطار ضمان الجودة في الجامعة (غير مؤرخة)، والتي توضح الهدف من وجود المركز، وتصف الدور الذي تؤديه كل وحدة من وحداته، وتفسر إجراءات تدقيق ضمان جودة البرنامج، والذي يحصل بصفة دورية خلال شهري أكتوبر ومارس من كل عام أكاديمي، ويشارك في إعداد الأدلة، والوثائق المطلوبة لعمليات التدقيق هذه أعضاء هيئة التدريس لكل قسم تحت إشراف لجنة ضمان الجودة في الكلية، والتي تضمن بدورها أن تكون جميع المستندات معدة بشكل جيد، ومتاحة لدورات المراجعة. والغرض من عمليات التدقيق هذه هو متابعة تنفيذ إجراءات وسياسات الجامعة، فضلًا عن متابعة الالتزام بمعايير ضمان الجودة. وقد تأكدت اللجنة من مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عملية التدقيق هذه من خلال المقابلات التي أجرتها أثناء الزيارة. كما قدم للجنة ضمن الأدلة عينة من تقارير التدقيق الداخلي والتي تُرْسَلُ من قبل مركز ضمان الجودة والتطوير إلى الكليات والأقسام المعنية؛ لتستخدم في اتخاذ القرارات وتطوير خطط جديدة للتحسين من عملية إدارة الجودة داخل أنشطتها. وعليه، تعبر اللجنة عن تقديرها تجاه توفير هيكل لإدارة ضمان الجودة داخل كلية

العلوم الإدارية والمالية التي يوجد بها قسم الإعلام. ولقد تأكدت اللجنة من حرص مركز ضمان الجودة والتطوير على التحسين المستمر عن طريق عقد ورش عمل منذ العام 2016؛ إذ تساهم في نشر ثقافة الجودة، وخلق فهم مشترك لسياسات وإجراءات الجامعة. وبعد الاطلاع على الأدلة المتعلقة بهذه الورش، تجد اللجنة أن الإجراءات التي تم اتخاذها مناسبة لمعالجة التوصية، وتحث الكلية على الاستمرار فيها والحرص على تطبيقها بشكل صارم أكثر، وأنَّ هذه التوصية معالجة كليًّا.

التوصية 4.3: *الاستفادة من التغذية الراجعة الداخلية والخارجية بصورة أكثر عمقًا عند القيام بالمراجعة الدورية للبرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لدى الجامعة الخليجية سياسة وإجراءات للمراجعة الدورية للبرنامج كل 4–5 سنوات. ويوضح تقرير التقدم أنَّ المراجعة الدورية الأولى للبرنامج بدأت بعد تخرج الدفعة الأولى من الطلبة. كما يشير إلى أن المراجعة الدورية تستند إلى البيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية، مثل: آراء الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال، ومحاضر اجتماعات اللجان والمجالس، وتقارير الاعتدال والتقييم، وتقارير التدقيق الداخلي، وملاحظات المجلس الاستشاري للبرنامج، ونتائج المراجعات الخارجية، وتقارير المقايسة المرجعية، حيث يقوم بتجميعها وتحليلها فريق البرنامج الذي يعدُّ من قبل مجلس القسم. وبعد تحليل التغذية الراجعة، واقتراح التعديلات الرئيسة، ووضع خطة للتحسين من جانب فريق البرنامج، يقوم مجلس الكلية بمراجعة هذه التعليقات، ويقدم توصياته إلى لجان مراجعة وتطوير البرامج التابعة للكلية وللجامعة على السواء، والتي بدورها تتأكد من توافق التعديلات المقترحة بشكل ملائم مع رؤية الجامعة، ورسالتها، والقيم الأساسية الخاصة بها، ومواصفات الخريجين، والمعايير الوطنية والدولية، والتي تقوم بإجراء المزيد من التدقيق بها. وبعد موافقة جميع اللجان، ومجلس الكلية عليها، ترسل أخيرًا إلى مجلس الجامعة؛ للتصديق النهائي عليها، ولإصدار قرار رسمي بتنفيذ البرنامج المطور، وقد اطلعت لجنة الزيارة التتبعية ضمن الأدلة المقدمة على تقرير مراجعة البرنامج السابق للعام الأكاديمي 2013–2014، الذي كان قد أعده فريق مراجعة البرنامج آنذاك، والذي تأسس على ضوء نتائجه البرنامج المطور الساري تطبيقه حاليًا؛ ويعدُّ هذا التقرير بمثابة تقرير مراجعة دورية للبرنامج السابق. وبعد الاطلاع على محتواه وعلى أدلة أخرى، توصلت اللجنة إلى الاستنتاج بأن كلية العلوم الإدارية والمالية التي تضم برنامج بكالوريوس في الإعلام تسير في

الاتجاه الصحيح بالنسبة للاستفادة من التغذية الراجعة الداخلية والخارجية بصورة أكثر شمولية عند القيام بالمراجعة الدورية للبرنامج؛ إذ رأت اللجنة تقدمًا ملحوظًا في التوسع في نطاق عملية المراجعة الذي غطى جوانب متفرقة من البرنامج مثل مصادر التعلم والبنية التحتية. كما لاحظت اللجنة تقدمًا في عملية التواصل مع الأطراف ذات العلاقة الخارجيين، وخاصةً مع المجلس الاستشاري للبرنامج، غير أنَّ التواصل مع أرباب الأعمال، وخاصة المشرفيين الميدانيين في التدريب العملي بصورة منتظمة وفعالة، ما زال غير واضح كما اتضح من خلال الأدلة المقدمة والزيارة الميدانية، وذلك بالرغم من أن الدراسه المسحية التى قام بها فريق مراجعة البرنامج في أكتوبر 2015 لعدد من الشركات الإعلامية والمسؤلين الإعلاميين لتحديد المعارف والمهارات الواجب توافرها في خريجي تخصص الإعلام، قد تضمنت المشرفيين الميدانيين وقد تم الأخذ برأيهم عند مراجعة البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من توسع نطاق مراجعة البرنامج ليشمل المصادر والبنية التحتية، لا يزال البرنامج يفتقر مرافق وبرامج إضافية كالاستديو الإذاعي، والبرمجيات الخاصة بالصحافة. وهذا يشير إلى أنَّ عملية مراجعة البرنامج لم تسترشد على نحو جيد بالتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة المختلفة. وفي الوقت الذي تسجل فيه لجنة الزيارة التتبعية تقديرها لجهود الكلية والقسم في معالجة هذه التوصية، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية أيضا ضرورة الاسترشاد بالتغذية الراجعة الداخلية والخارجية على نحو أعمق وأدق خلال عملية المراجعة الدورية للبرنامج؛ لتضمن نسبة أعلى من الشمولية والوضوح في نتائج المراجعة. وبناء عليه، ترى اللجنة أنَّ الكلية قد عالجت هذه التوصية جزئيًّا.

التوصية 4.4: *اعتماد طرق وآليات أكثر علمية ورسمية لدراسة حاجات سوق العمل.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم المعد من قبل الجامعة الخليجية إلى أنَّ الكلية قد اعتمدت على دراسة كانت قد أجرتها ونشرتها الجامعة الخليجية في العام 2016، تحت عنوان: "دراسة لاحتياجات سوق العمل في البحرين ودول الخليج العربي"، والتي أشارت نتائجها إلى حاجة ماسة؛ لتوفير عدد كبير من خريجي الإعلام وتطبيقاته المتعددة. وكان فريق البرنامج قد قام في أكتوبر 2015، بدراسة مسحية لآراء (40) مسئولًا إعلاميًّا من (40) مؤسسة وشركة إعلامية؛ لتحديد المعارف والمهارات الواجب توافرها في خريجي تخصص الإعلام. ولقد ساهمت نتائج هذه الدراسة في رسم التوجه المطلوب في مراجعة برنامج الإعلام؛ لضمان

حداثته، وصلته باحتياجات سوق العمل. فضلًا عن ذلك، ووفقًا لما هو مذكور في تقرير التقدم وما ورد في المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، فقد قام فريق البرنامج بتحليل غير رسمي، وغير موثق لدراسات وأبحاث حديثة حول احتياجات سوق العمل في مملكة البحرين والخليج العربي، والتي أشارت نتائجها جميعًا إلى أهمية دمج المهارات التكنولوجية في كل تخصص ولا سيما في تخصص الإعلام. كما أشار تقرير التقدم إلى أنَّ كلية العلوم الإدارية والمالية تعتمد بشكل أساسي على التغذية الراجعة من أعضاء المجلس الاستشاري للبرنامج الذين يمثلون أرباب الأعمال في مجال الإعلام بمساراته المختلفة؛ لتحديد احتياجات سوق العمل، وما المتوقع من برنامج بكالوريوس في الإعلام، وهذا ما تأكدت منه اللجنة خلال الزيارة الميدانية. كما يذكر تقرير التقدم اعتماد القائمين على البرنامج على التغذية الراجعة من المشرفين الميدانيين في مقرر التدريب العملي، وأرباب الأعمال، والخريجين، والتي تستخدم في تحديد درجة التوافق بين مهارات الخريجين من جهة، وتوقعات قطاع العمل من جهة أخرى؛ مما يساعد في تحديد مدى رواج البرنامج وملاءمته لسوق العمل. غير أن التواصل مع هذه الجهات والاستفادة من تغذيتها الراجعة ما زال محدودًا، كما تم تفصيله في (الفقرة: 4.3). وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ اللجنة جهود فريق البرنامج، وترى أن هذه التوصية معالجة كليًّا.

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية في الاعتبار، فإن اللجنة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج بكالوريوس في الإعلام، والذي تطرحه كلية العلوم الإدارية والمالية، بالجامعة الخليجية، "تقدمًا ملائمًا"؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج (لا يحتاج) إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير مُعالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية**، في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.